

## تمويه واستغناء !!!

### البياس بجاني

#### مسؤول لجنة الاعلام في المنسقية العامة للمؤسسات اللبنانية الكندية

لم يعد هناك شيئاً مستغرباً في هذا الزمن الأغير، فلا القيم ولا الأخلاق ولا حتى شرعة حقوق الانسان بقي لها أي اعتبار في نمط تعامل الدول الكبرى مع الشعوب المغلوب على أمرها. فكل ما يهم هذه الدول مرتبط بمصالحها، أما الحريات والديموقراطية وحقوق الانسان فهي أدوات يستعملونها للتمويه والاستهلاك الإعلامي فقط.

هذا الواقع المر تم تظهيره دون خجل أو وجل من خلال مقررات مؤتمر الفرونكوفونية الذي عقد مؤخراً في بيروت بمشاركة ٥٤ دولة، من بينها اكثر من ٣٠ دولة تنتهك حقوق شعوبها بشكل معيب ولا تقييم وزناً لكرامة إنسانها، في مقدمها لبنان، حكم الواجهات.

لم تكن نتائج المؤتمر بالمستوى المطلوب فأتى نصيب لبنان والوضع الشرق أوسطي في البيان الختامي هامشياً لرفع العتّب: "نعيد توكيد تضامننا الكامل مع لبنان وشعبه في الجهود الهادفة إلى مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ندعو إلى الاستئناف الفوري لعملية السلام على أساس المبادئ التي اعتمدت في مؤتمر مدريد وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، ولا سيما منها القراران ٢٤٢ و ٣٣٨ لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وندعم على هذا المستوى، مبادرة السلام العربية التي أقرت بالإجماع خلال القمة العربية في بيروت في ٢٧ آذار ٢٠٠٢ و ٢٨ منه والتي نعتبرها، بكل مقوماتها، وخصوصاً تلك المتعلقة بمقايضة الأرض بالسلام، وتلك المتعلقة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، الإطار الأفضل للتوصل إلى حل عادل وشامل في المنطقة".

لقد تعامى المؤتمر عن القرار الدولي ٥٢٠ الذي يطالب بانسحاب كافة الجيوش الغربية من لبنان وبسط سلطة الدولة على كل الأراضي اللبنانية بواسطة قواها الذاتية، كما يؤكد على ضرورة احترام حدود لبنان المعترف بها دولياً ويدين أعمال العنف ضد المدنيين.

الرئيس الفرنسي شيراك من ناحيته، خيب آمال اللبنانيين الذين توقعوا منه مواقف شجاعة، فإذا به هو الآخر لم يسقط القرار ٥٢٠ من كافة تصريحاته وخطبه فقط، وإنما ربط الانسحاب السوري من لبنان بالحل الشامل للصراع العربي الإسرائيلي وهذا بعض ما جاء في كلمته أمام مجلس نواب النجمة "الزقيفي": "طبعاً، لن يكون السلام شاملاً عادلاً ودائماً إلا إذا تضمن لبنان وسوريا، وإلا إذا قُدم حلاً منصفاً لقضية اللاجئين الفلسطينيين، حلاً يأخذ بعين الاعتبار مصالح لبنان. هذا هو موقف فرنسا الثابت. وفي الوقت نفسه، فإن التطور نحو هذا السلام

## الذي نتمناه بكل صدق، سيتيح للبنان وسوريا موافقة علاقاتهما وإنجاز الانسحاب الكامل للقوات السورية من بلدكم طبقاً لاتفاق الطائف.

تري، هل يجوز أن تُغيب قضية احتلال وطننا عن مؤتمر بهذا الحجم استضافته عاصمتنا في ظل الحراب والهراوات السورية القمعية؟ وطبقاً لأي شرعة يبقى لبنان رهينة المعادلة الإقليمية الشيطانية القاتلة، ويربط الانسحاب السوري بتحقيق التسوية الشاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي، الذي قد تمر خمسون سنة أخرى دون إيجاد حل نهائي له؟ ليس من العدل بمكان أن يبقى لبنان محتلاً وفاقداً لقراره إلى ما لا نهاية "كرمال عيون" وخدمات الشقيقة لكل من واشنطن وباريس وتل أبيب وملوك العرب؟

نسأل كيف سمح الرئيس شيراك لنفسه مخاطبة مجلس نواب هو يعرف قبل غيره مدى صدقية تمثيله لأماني وتطلعات الشعب اللبناني؟ علماً أن المجالس التي جاءت بها دمشق منذ سنة ١٩٩٠ قد أقرت اشد القوانين تقييداً للحريات وهي كانت وما تزال على تواطؤ كامل مع الحكومات المعينة "عنجرياً" ومتضامنة معها في كل تدابيرها القمعية الهادفة إلى ضرب المعارضة لدرجة اتهام المطالبين بخروج سوريا واحترام حقوق الانسان بالعمالة لإسرائيل، تماماً كما منع توجيه النقد إلى رئيس الدولة وسياسة الحكومة الاقتصادية بداعي المساس بصورة لبنان وتشويه سمعته في الخارج. أما حديث الرئيس شيراك عن "اتفاق الطائف" فهو الاستغناء بعينه لأن واضعي الاتفاق نكروه وتبرئوا منه فيما الدول الضامنة له ومنها فرنسا قد تخلت عن مسؤولياتها ونفضت يدها من دم هذا الصديق . إنه اتفاق لم ولن يؤدي إلى انسحاب الجيش السوري من لبنان، بل على العكس يكرسه ويساعده على إلغاء لبنان الكيان والاستقلال والهوية. يبقى أن إسرائيل نفذت القرار ٤٢٥ وانسحبت من لبنان في أيار ٢٠٠٠، وبالتالي لم يعد من مبرر لبقاء جيش "الشوام" متحكماً بأعناقنا وأرزاقنا وهو الذي لم يطلق رصاصة واحدة على إسرائيل ولم يتصدى لاعتداء واحد من اعتداءاتها المتكررة على أهلنا وأرضنا منذ سنة ١٩٧٥.

إن عتب اللبنانيين على الرئيس شيراك كبير جداً لما سببه من ظلم لقضيتهم من خلال مواقفه الأخيرة. لا نعتقد أنه يجهل أن هويتنا اللبنانية تكاد تضيء، اقتصادنا ينهار، الهجرة تقضي على ما تبقى من شبابنا، والتغيير الديموغرافي على قدم وساق لتفريغ وطننا من أهله وإحلال الغرباء مكانهم.

نلفت قادة دول العالم الحر وفي مقدمها فرنسا إلى أنه حان الوقت ليتحمل الجميع مسؤولياتهم حيال لبنان، وبما إن الرئيس شيراك يقول أنه متمسك باحترام كل قرارات الشرعية الدولية وتنفيذها، نطلب منه العمل الجاد على تنفيذ القرار ٥٢٠ وقد صوت عليه مجلس الأمن منذ ٢٠ عاماً بالإجماع.